

د. محمد عمارة

أَحَيَ الْأَلْفِ الْأَمْلَى

حَقِيقَةُ أَمْ حَيَاكُ ؟



إحياء الخلافة الإسلامية
حقيقة.. أم خيال؟؟

الطبعة الأولى
١٤٢٥ - ٢٠٠٥ م



٩ شارع السعادة . أبراج عثمان . روكتى . القاهرة

٢٥٦٥٩٩٢٩ - ٤٥٠١٢٢٩ - تليفون وفاكس:

Email: <shoroukintl @ hotmail.com >

<shoroukintl @ yahoo.com >

إحياء الخلافة الإسلامية

حقيقة أم خيال؟

د. محمد عمارة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَإِنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ وَإِنَّ رَبَّكُمْ فَالْغَنِيُّونَ﴾ [المؤمنون: ٥٢]

﴿إِنْ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةٌ وَاحِدَةٌ وَإِنَّ رَبَّكُمْ فَاعْبُدُوهُنَّ﴾ [الأنبياء: ٩٢]

﴿وَالْأَلْفُ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مَا أَلْفَتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [الأنفال: ٦٣]

(١)

طبيعة السلطة.. وأنواعها

يقول رسول الله ﷺ : «إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانُوا تَسْوِيْهُمُ الْأَنْبِيَاءَ،
كُلَّمَا هَلَكَ نَبِيٌّ فِي خَلْفِهِ نَبِيٌّ، وَإِنَّهُ لَا نَبِيَ بَعْدَهُ، وَإِنَّهُ سَيَكُونُ خَلْفَهُ» - رَوَاهُ
الْبَخَارِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ .

وفي هذا الحديث النبوي الشريف نبوءة نبوية .. وترجمة نبوية ، يتميز
السياسة في الدولة الإسلامية عنها في مواريث الأم السابقة على أمم
الإسلام .. فقبل الإسلام ، كان السائد في طبيعة السلطة ، مختلف
الدول - عبر التاريخ والحضارات - هو «السلطة الدينية» ، التي تترجج
وتتوحد بين الدين والدولة ، وتحجعل سلطان الحاكم السياسي دينًا حاصلًا ،
وشائناً من شتون السماء ، الأمر الذي كان يعوق ، بل ويلغى ، سلطة البشر
وسلطان الأم والشعوب في تلك الأمم والحضارات ..

ساد هذا في الكسروية الفارسية ، عندما كان كسرى يحكم كإله أو ابن
إله ، فكان قانونه قانوناً إلهياً ، لا حق لأحد في الاعتراض عليه أو

المراجعة فيه . . وساد هذا - كذلك - في القبصية الرومانية - في عهد وثنيتها - عندما كان القبصي إلهًا - وفي عهد تصرانيتها - عندما كان البابوات يتوجون القبصرة والأباطرة تسوياً دينياً - في الكنائس والكاتيدراليات - قيم منحونهم سلطات الدين وسلطان الالهوت والكهنوت . . بل وساد ذلك - أيضًا - تحت حكم البابوات ، عندما جمعوا السلطة الزمنية - سلطة الدولة - إلى سلطتهم الخبرية الكهنوتية ، فكانوا «بابوات - أباطرة» في ذات الوقت . .

وقيل كل ذلك ، سادت هذه الفلسفة - في طبيعة سلطة الدولة - في الفرعونية القديمة ، عندما كان الفرعون إلهًا أو ابن إله ، يقول للناس : «أنا ربكم الأعلى» [التازعات : ٢٤] . . و «ما علمنت لكم من إله غيري» [القصص : ٣٨] . . و «ما أربكم إلا ما أرني» [غافر : ٢٩] .

وفي ظل كل هذه الدول ، لم تكن الأمم والشعوب مصدرًا لآية سلطة أو سلطان . . كانت «دولًا دينية» - بمعنى الكهنوتى لهذا الاصطلاح .

وحتى «الديمقراطية» ، التي عرفتها دولة مدينة «أثينا» ، في التاريخ الإغريقي . . والتي قالوا إن الحكم فيها كان للشعب بالشعب ، فإن السلطة فيها كانت جميعها احتكاراً للقلة القليلة من السادة الملوك الفرسان الأشراف الأحرار . . ولم يكن بجمهور الناس ، من الفقراء أو العادة أو الأرقاء أي حظ - في هذه الدولة «الديمقراطية» - من السلطة والسلطان !

وعندما جاءت العلمانية الغربية - مع النهضة الأوروبية الحديثة . . وفلسفة الأنوار الوضعية - فاقتلت هذه الفلسفة الكهنوتية والسلطة

الدينية من أساسها، وأحلت سلطة الشعب محل اللاهوت، وجعلت الإنسان سيداً للكون، بدلاً من الله.. فإن أحادية مصدر السلطة وطبيعتها قد ظلت هي السائدة في هذه الدولة العلمانية..

ففي «الدولة الدينية»، كان هناك «اللاهوت - وسماء»، وحكومة تحكم بالحق الإلهي، وباسم السماء، ولا وجود لسلطة الأمة والشعب..

وفي «الدولة العلمانية» أصبح هناك أمة وشعب، وحكومة تحكم باسم الأمة والشعب، ولا وجود لسلطان الحاكمة الإلهية والشريعة الدينية في تدبير سياسة هذه الدولة العلمانية ومجتمعاتها..

ومن هنا جاء امتياز نظام الخلافة الإسلامية وتميّز فلسفة الحكم فيه عن جميع تلك الدول التي سادت عبر التاريخ الذي سبق أو غابر تاريخ الإسلام..

فالخلافة الإسلامية ليست دولة دينية، تلغى سلطة الأمة.. وإنما هي دولة مدنية، تختارها الأمة.. وتفرضها.. وترافقها.. وتحاسبها.. وتعزلها عند الاقتضاء.. وهي - دولة الخلافة - تضع سلطة الأمة في إطار سيادة الشريعة الإلهية، ف تكون الأمة فيها مصدر السلطات، بشرط أن لا تتجاوز سلطات الأمة فيها حدود الحلال والحرام التي تقررت في شريعة الله؛ لأن الإنسان - والأمة - في الرؤية الإسلامية الكوتية: خليفة الله، ونائب ووكيل، وليس سيد الكون.. وإنما هو سيد فيه..

وبهذا جمعت الخلافة الإسلامية، لأول مرة في تاريخ فلسفة الحكم، بين سيادة الحاكمة الإلهية، وبين سلطة الأمة.. فكانت «الدولة» فيها

مفوضة من الأمة، لا ناتبة عن السماء، .. ومسئولة أمام الأمة، لا معصومة، فعالة لما تريده، دون أن تُسأل عما تفعل، .. وكانت دولة الخلافة مع أمتها مستخلفة لله - سبحانه وتعالى - وملتزمة بإقامته الشريعة الإلهية، التي هي بنود عقد وعهد الاستخلاف، .. فالدولة - هنا - ليست سلطة دينية خالصة، .. ولا هي متحررة من الشريعة الدينية، وإنما هي الدولة التي تحرس الدين، وتتوسّس المجتمع بهذا الدين، مع استمداد سلطتها من الأمة، وليس من الله والدين .. وهي وإن تولت شيئاً دينية - مع الشؤون المدنية والدنية - فإن سلطتها ليست دينية بالمعنى الكهنوتي لهذا الاصطلاح.

وفي هذا التميّز - بدولة الخلافة الإسلامية - اجتمعـتـ وتـالـفتـ سـلـطـاتـ «الـشـرـيـعـةـ»ـ وـ«ـالـأـمـةـ»ـ وـ«ـالـدـوـلـةـ»ـ لأـوـلـ مـرـةـ فـيـ تـارـيـخـ فـلـسـفـاتـ الـحـكـمـ السـيـاسـيـةـ .. يـعـدـ آـنـ كـانـتـ «ـالـأـمـةـ»ـ مـسـتـبـعـدـةـ مـنـ «ـالـدـوـلـةـ الـدـيـنـيـةـ»ـ .. فـيـهـاـ:ـ «ـالـلـاهـوـتـ»ـ وـ«ـالـدـوـلـةـ»ـ فـقـطـ .. وـكـانـ «ـالـدـيـنـ»ـ مـسـتـبـعـدـاـ مـنـ «ـالـدـوـلـةـ الـعـلـمـانـيـةـ»ـ .. فـيـهـاـ:ـ «ـالـأـمـةـ»ـ وـ«ـالـدـوـلـةـ»ـ فـقـطـ لـاـ غـيـرـ ..

ولقد أدرك علماء الإسلام وفقهاء السياسة الشرعية حقيقة هذا التميّز والامتياز لدولة الخلافة الإسلامية .. وتحدث عنه العلامة ابن خلدون [١٤٠٦-١٣٣٢هـ/١٨٠٨-٧٣٢] عندما تحدث عن حقيقة الملك وأنواع الحكم في الأمم والحضارات، فقال: .. ولما كانت حقيقة الملك: أنه الاجتماع الضروري للبشر .. وجب أن يُرجع في ذلك إلى قوانين سياسية مفروضة يسلمها الكافة، وينقادون إلى حكمها.

فإذا كانت هذه القوانين مفروضة من العقلاة وأكابر الدولة وبصرائها
كانت سياسة عقلية.

وإذا كانت مفروضة من الله ، بشارع يقررها ويشرعها ، كانت سياسة
دينية نافعة في الحياة الدنيا وفي الآخرة .

وذلك أن الخلق ليس المقصود بهم دنياهم فقط . . فالمقصود بهم إنما هو
دينهم المفضى بهم إلى السعادة في آخرتهم . . فجاءت الشرائع بحملهم
على ذلك في جميع أحوالهم من عبادة ومعاملة ، حتى في الملك ، الذي
هو طبيعي للاجتماع الإنساني ، فأجرته على منهج الدين ليكون الكل
محوطاً بنظر الشارع .

فما كان من الملك بمقتضى القدرة والتغلب ، فجور وعدوان ، ومذموم
عند الشرع ، كما هو مقتضى الحكمة السياسية .

وما كان منه بمقتضى السياسة وأحكامها فمذموم أيضاً؛ لأن نظر بغير
نور الله: «وَمَنْ لَمْ يَحْلِمِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ» [النور: ٤٠]؛ لأن
الشارع أعلم بمصالح الكافة فيما هو مغيب عنهم من أمور آخرتهم .
وأعمال البشر كلها عائدة عليهم في معادهم ، من ملك وغيره . . وأحكام
السياسة إنما تطلع على مصالح الدنيا فقط «يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا»
[الروم: ٧] . . ومقصود الشارع بالناس صلاح آخرتهم ، فوجب بمقتضى
الشرع حمل الكافة على الأحكام الشرعية في أحوال دنياهم وأخوتهم ،
وكان هذا الحكم لأهل الشريعة ، وهم الأنبياء ومن قام فيه مقامهم ، وهم
الخلفاء .

فقد تبيّن لك من ذلك.. . أن:

- (١) الملك الطبيعي: هو حمل الكافية على مقتضى الغرض والشهوة.
- (٢) السياسي: هو حمل الكافية على مقتضى النظر العقلى فى جلب المصالح الدنيوية ودفع المضار.
- (٣) والخلافة: هي حمل الكافية على مقتضى النظر الشرعى فى مصالحهم الأخروية والدنية الراجعة إليها؛ إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلى اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي، فى الحقيقة: خلافة عن صاحب الشرع فى حراسة الدين وسياسة الدنيا به.. .^(١٤)

فالخلافة الإسلامية دولة متسمة عن سلطة الاستبداد.. . وعن سلطة العقل المنفلت من الشرع العلائىة. لأنها سلطة النظر الشرعى، التى تتبعها مصالح الدنيا والآخرة، . تحرس الدين، وتسوس الدنيا بهذا الدين. إنها دولة «الأمة أو الشريعة» جمیعاً.. . ودولتها وحکومتها لا تحتكر الشريعة، ولا تدعى الانفراد بالاجتیهاد فيها، والتغافل عنها. أو أن لها فيها منصة أخرى كيهوتية.. . وإنما هي الدولة «المتفقة» للشريعة، والمطيبة لما يقتضي المتفق أهل الاجتیهاد.. . حتى أن المتفقة والقانون فيها يعلو سلطانه سلطان السلطة التنفيذية.. . ففيها، وحدها. يتحرر القانون من أهواء الحاكمين!

(٢)

الخلافة: دولة المؤسسات

ولهذه الحقيقة - حقيقة تغيير طبيعة السلطة في الدولة الإسلامية ، حتى في عهد النبوة ، ودولة رسول الله ﷺ بالمدينة - تغييرها «بالمدينة» ذات المرجعية «الدينية» - كانت هذه الدولة دولة «المؤسسات» . . .

ففي بيعة العقبة [١ ق. هـ ٦٢١] - التي مثلت الجمعية التأسيسية لهذه الدولة . ولدت ، بالاختيار والانتخاب ، أولى المؤسسات الدستورية في هذه الدولة - مؤسسة «العقباء الأولى عشر» - الذين بايعوا رسول الله ﷺ على تأسيس هذه الدولة . . ولدت هذه المؤسسة - بالاختيار والانتخاب - عندما قال رسول الله ﷺ: «جمهور المؤسسين - و كانوا ثلاثة وسبعين رجلاً وأمرأتين - : «اخذوا منكم الذى عشر تقبيباً» . . فكانت هذه المؤسسة الدستورية ، المثلثة والقائدة للأنصار . . وقد ضمت من قيادات الأنصار :

١ - أبو أمامة أبوعبد بن زراة بن عدس [١ هـ ٦٢٢] .

٢- وسعد بن الربيع [٣ هـ ٦٢٥ م].

٣- وعبد الله بن رواحة [٨ هـ ٦٢٩ م].

٤- ورافع بن مالك بن العجلان [٣ هـ ٦٢٥ م].

٥- والبراء بن معرور [١١ هـ ٦٢٢ م].

٦- وعبد الله بن عمرو بن حرام [٣ هـ ٦٢٥ م].

٧- وسعد بن غبادة بن ذليم [٤ هـ ٦٣٥ م].

٨- والشذر بن عمرو بن خنبس [٤ هـ ٦٢٦ م].

٩- وعبادة بن الصامت [٣٨ ق. هـ ٥٨٦ - ٦٥٤ م].

١٠- وأسعد بن حبيب [١٥٢٠ هـ ٦٤١ م].

١١- وسعيد بن خيمدة بن الحارث [٦٢٤ هـ ٦٦٤ م].

١٢- سور فاعع بن عبد المنذر [ال薨 في حلافة على ابن أبي طائب].

ومن مؤسسة «النبياء الائتني عشر» هذه كانت هناك مؤسسة «المهاجرين الأوئل»، التي ضمت العشرة، الذين عثروا في ذات بطن قبيلة قريش، .. والذين سبقوها إلى الإسلام .. وهم:

١- أبو بكر الصديق [١١ ق. هـ ١٣ هـ ٥٦٣ - ٦٣٤ م].

٢- وعمر بن الخطاب [٤٠ ق. هـ ٢٣ هـ ٥٨٤ - ٦٤٤ م].

٣- وعثمان بن عفان [٤٧ ق. هـ ٣٥ هـ ٥٧٧ - ٦٥٦ م].

- ٤- وعلی بن أبي طالب [٢٣ ق. هـ ٤٠ هـ ٦٦٩ م].
- ٥- وأبو عبیدة بن الجراح [٤٠ ق. هـ ١٨٥ هـ ٥٨٤ م].
- ٦- وأذیب بن العوام [٢٨ ق. هـ ٣٦ هـ ٥٩٦ م].
- ٧- وطلحة بن عبید الله [٢٨ ق. هـ ٣٦ هـ ٥٩٦ م].
- ٨- وسعد بن أبي وقاص [٢٢ ق. هـ ٥٥ هـ ٦٧٥ م].
- ٩- وعبد الرحمن بن عوف [٤٤ ق. هـ ٣٢ هـ ٥٨٠ م].
- ١٠- وسعيد بن زيد بن عمرو بن نفیل [٢٢ ق. هـ ٥١ هـ ٦٧١ م].

ومع هاتين المؤسستين الدستوريتين كانت هناك مجلس الشورى - مجلس السبعين - والذي كان يجتمع بمسجد النبوة، يمكن محمد، وفي أوقات محددة، لعرض عليه شئون الدولة والمجتمع، والقارير المازدة من أقاليم دولة الخلافة.

فالدولة، في أخلاقة الإسلامية - تختارها الأمة، وترافقها...، وتحاسبها...، وتعزلها عند الاقتضاء...، وهذه «الدولة» في نبذة وفطحة للشريعة - وليس محتكرة لها - وسلطة الأمة - في الاحتفاد والتخفيض والرقابة والمحاسبة - تمارس وتنظم بواسطه المؤسستين، التي تجتهد في إطار الشريعة الإلهية، فيما يفرضه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر «ولتكن حكمة أمة يدعون إلى العبرة ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون» [آل عمران: ١٠٤].

(٢)

مقاصد الخلافة الإسلامية

وإذا كانت هذه الدولة - دولة الخلافة الإسلامية - قد جرى عليها ما يجري على النظم والشخصيات والأمم، من صعود و هبوط .. و تقدم و تخلف .. و ازدهار و انحطاط .. و انتشار و انكماش .. و قوة وضعف .. و كمال و نقصان ..

وإذا كانت قد عرفت عصور الخلافة الكاملة، و عصور الخلافة الناقصة .. و فترات ازدهار المؤسسات الشورية، و مراحل الملك العضود. فلقد خلت هذه الخلافة الإسلامية لأكثر من ثلاثة عشر قرناً - أي حتى العائمة في ٢٢ رجب ١٣٤٢ هـ ٣ مارس ١٩٢٤ م - محفظة لمقاصد الإسلامية الكبرى التي تغيبها الإسلام وأمته من ورائها .. ظلت النظام السياسي الإسلامي المحقق لـ :

١ - وحدة الأمة الإسلامية، التي هي فريضة دينية (إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا رَبُّكم شاعبُون) [الأبياء: ٩٢] - (إن هذه أمتكم أمة واحدة

وأذاربكم فانقون» [المؤمنون: ٥٢] . «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا» [آل عمران: ١٠٣] . «والفين قلوبهم لو ألغت ما في الأرض جميعاً ما ألغت بين قلوبهم ولكن الله الف ينتهي إله عزيز حكيم» [الأنفال: ٦٣] .

مع فیام سة التسع و السمايز بين شعوب هذه الأمة الإسلامية الواحدة . . .

٢ - ووحدة دار الإسلام - مع تنوع الأقليم والأوضان في إطار وحدة هذه الدار - فلم تعرف دار الإسلام ، في ظل دولة الخلافة الإسلامية - حتى في فترات الضعف ، وتعهد الإمارات والسلطانات - «النظام الجسيمة» . الذي ظهر في الدول القوية الأوروبية - أي لم تعرف دار الإسلام الحدود والسدود التي تحجزها ، وتحول دون حرية الحركة لمواطنيها - المسلمين منهم وغير المسلمين - فكان لكل مواطن حرية الحركة والإقامة والعيش في أي وطن من أوطان هذه الدار - دار الإسلام . لا يعوقه عائق ، ولا يطلب منه «تأثير» دخول أو إقامة أو لجوء . له حرية الحركة والإقامة والعمل والعيش أين شاء وفي أي وقت يشاء ، مع خضوعه لفقه الأقليم الذي يستقر فيه . حتى لقد حفظت الخلافة الإسلامية - في هذا الميدان - «الأمية» الحقيقة . بينما وقف قوم عند عصبية الأقليم . ووقف آخرون عند عصبية القوم . ومن تحدث - من هؤلاء الآخرين - عن «الأمية» وقف بها عند الصفة الاجتماعية لا يدعوها ! . . .

ولقد ظلت هذه الأئمة الإسلامية - أئمة الأمة . . وانوطن - حاكمة ومرعية طوال تاريخ هذه الخلافة - أى حتى أربعينيات القرن الرابع عشر الهجري - عشرينيات القرن العشرين الميلادي . . ويشهد على هذه الأئمة أسماء العادات والأقاليم في بلد كمصر - الشامي . . والمقدسى . . والخلبى . . والطرابلسى . . والترکى . . والإزميرلى . . والعراقي . . والبصرى . . والتونجى . . والموصلى . . والاصفهانى . . والبخارى . . والتركتانى . . والكردى . . والأرتوسطى . . واليمنى . . والضالعى . . والخليلى . . والمنکى . . والمدنى . . والمحبازى . . والسبلاوى . . والجزائرى . . والمرکشى . . والتونسى . . والمرسى . . والنکورى . . بالخ . . بالخ . . بالخ .

كما يشهد على هذه الأئمة - التي حفظها نظام الخلافة الإسلامية - انفكرا وفقهه الذى سطره الأستاذ الإمام محمد عبده [١٢٦٥ - ١٣٢٣ هـ] [١٨٤٩ - ١٩٠٥ م] عندما أجاب - وهو عقنى الديار المصرية - في رمضان ١٣٢٢ هـ نوفمبر ١٩٠٤ م - عن سؤال : عن «النسلم، إذا دخل بمسكدة إسلامية، هل يُعد من رعيتها؟ له ما لهم وعنه ما عليهم، على الوجه المطلق؟ وهل يكون تحت سُرّعها فيما له وعليه، عموماً وخصوصاً؟ وما هي الجنسية عندنا؟ وهل حقوق الامتيازات، المعتبر عنها عند غير المسلمين بالكريتو لاسيون» موجودة بين ممالك الإسلام مع بعضهم بعضاً؟

فكانت فتوى الإمام محمد عبده، الفقه الذى يشرع ويفتن للأئمة الإسلامية، ولوحدة الأمة ووحدة دار الإسلام . . وفي هذه «الفتوى - الوثيقة» قال الأستاذ الإمام :

«من المعلوم أن الشريعة الإسلامية قامت على أصل واحد، وهو وجوب الانتقاء لها على كل مسلم، في أي محل حل وإلى أي بلد أرتحل، فإذا نزل ببلد إسلامي جرت عليه أحكام الشريعة الإسلامية في ذلك البلد، وصار له من الحق ما لآهله، وعليه من الحق ما عليهم، لا يميزه عنهم مizer، ولا أثر لاختلاف البلاد في اختلاف الأحكام».

نعم، قد يكون الحكم في بعض البلاد حفيما وفي بعضها مالكيًا، مثلاً، ولكن هذا لا أثر له في الحق، للشخص أو عليه، فمتى قضى له أو عليه فله ما قضى له به، وعليه أداء ما قضى به عليه، على أي مذهب كان، متى كان القاضي مولى من طرف الحاكم العام، إذ حكم الحاكم يرفع الخلاف.

ولا ذكر لاختلاف الأوطان في الشريعة الإسلامية إلا فيما يتعلق بـأحكام العبادات، من قصر الصلاة للمسافر، وجواز الفطر في رمضان، وقد يتبع ذلك شيء في اختصاص المحاكم، من حيث تعيين الجهة التي يكون لقاضيها الحق في أن يحكم في الدعوى التي ترفع إليه من شخص على آخر، هل هي محل المدعى؟ أو محل المدعى عليه؟ غير أن شيئاً من ذلك لا يغير من حق للمدعى أو المدعى عليه، فالشريعة واحدة والحقوق واحدة، يستوي فيها الجميع في أي مكان كانوا من البلاد الإسلامية، فوطن المسلم من البلاد الإسلامية هو محل الذي ينوى الإقامة فيه، ويستخدم فيه طريقة كسبه لعيشها، ويقر فيه مع أهله، إن كان له أهل، ولا ينظر إلى مولده، ولا إلى البلد الذي نشأ فيه، ولا ينفت إلى عادات أهل

بلده الأول، ولا إلى ما يتعارفون عليه في الأحكام والمعاملات، وإنما بلده ووطنه الذي يجري عليه عرقه وينفذ فيه حكمه هو البلد الذي انتقل إليه واستقر فيه، فهو رعية الحاكم الذي يقيم تحت ولايته، دون سواه من سائر الحكماء، وله من حقوق رعية ذلك الحاكم وعليه ما عليهم، لا يميزه عنهم شيء، لا خاص ولا عام.

أما الجنسية فليست معروفة عند المسلمين، ولا لها أحكام تجري عليهم، لا في خاصتهم ولا عامتهم، وإنما الجنسية عند الأمم الأوروبية تشبه ما كان يسمى عند العرب عصبية، وهو ارتباط أهل قبيلة واحدة أو عدة قبائل بحسب أو حلف يكون من حق ذلك الارتباط أن ينصر كل منتبس إليه من يشاركه فيه، وقد كان لأهل العصبية ذات القوة والشوكه حقوق يمتازون بها من سواهم.

جاء الإسلام فألغى تلك العصبية، ومحى آثارها، وسوى بين الناس في الحقوق، فلم يبق للنسب ولا لما يتصل به أثر في الحقوق ولا في الأحكام. فالجنسية لا أثر لها عند المسلمين قاطبة، فقد قال صلى الله عليه وسلم: «إِنَّ اللَّهَ أَذْهَبَ عَنْكُمْ عُبْيَةَ الْجَاهِلِيَّةِ» - [عَظِيمَتْهَا] - . وفخرها بالآباء، إنما هو: مؤمن تقى وفاجر شقى، الناس كلهم بني آدم، وأدم من تراب». وروى كذلك عنه: «لَيْسَ مَنْ دَعَا إِلَى عَصْبَيَّةٍ».

وبالجملة، فالاختلاف في الأصناف البشرية، كالعربي، والهندي، والروماني، والشامي، والمصري، والتونسي، والمراكشي، مما لا دخل له في اختلاف الأحكام والمعاملات بوجه من الوجوه، ومن كان مصرياً

وسكن في بلاد المغرب وأقام بها جرت عليه أحكام بلاد المغرب، ولا ينظر إلى أصله المصري بوجه من الوجوه.

وأما حقوق الامتيازات، المعتبر عنها «بالكابيتولاسيون»، فلا يوجد شيء منها بين الحكومات الإسلامية قاطبة، فهذه بلاد مراكش وبلاط أفغانستان، لكل من البلادين حكومة مستقلة عن الأخرى، وكلتا الحكومتين مستقل عن الدولة العثمانية، ولا يوجد شيء من حقوق الامتيازات بين حكومة من هذه الحكومات وأخرى منها، وما تراه من الوكلاه لحكومة مراكش مثلاً في المالك العثماني لا يعتبرون سفراء مثل سفراء الدول الأجنبية، وإنما هم وكلاء لشخص الحاكم ورجال دولته لقضاء بعض المصالح الخاصة ولمساعدة مواطنين فيما يعرض لهم من الحاجات، ولا أثر لهم فيما يدخل في الشرائع والأحكام.

وما يوجد من أثر لامميات في الحقوق لرعية شاه العجم وسلطان مراكش في بعض المالك الإسلامية، كمصر، فإن الإيرانيين والمغاربة قد نالوا ضرباً من الامتياز بالتفاضي إلى المحاكم المختلفة من عدة سنوات، ذلك الذي تراه من أثر الامتياز ينافض أصول الشريعة الإسلامية كافة، فلا أهل السنة يجيزونه، ولا مجتهدو الشيعة يسمحون به، وإنما هو شيء جر إليه فسوق بعض الرعایا وميل المحاكم المختلفة إلى التوسيع في الاختصاص.

وما قضا به بعض القوانين المصرية من أن سائر العثمانيين لا ينالون حق التوظيف في مصالح الحكومة المصرية، ولا حق الانتخاب في

مجالس شوراها إلا بقيود مخصوصة، يشبه تقرير الحقوق في انتخاب مجالس البلدية، فمجلس بلدية الإسكندرية، مثلاً، لا يدخل في انتخاب أعضائه المقيم بالقاهرة، فهو من باب تفضيل سكان المكان على سكان غيرهم، وإثارةهم أو تلك بالنظر في المخاف على هؤلاء لقربهم، مع استواء الكل في الاتساب إلى شريعة واحدة، واشتراكهم في الحقوق التي قررتها تلك الشريعة، بلا امتياز.

هذا ما تفرضه الشريعة الإسلامية، على اختلاف مذاهبها، لا جنوبية في الإسلام، ولا امتياز في الحقوق بين مسلم و المسلم، والبلد الذي يقيم فيه المسلم من بلاد المسلمين هو بلده، ولا حكم له عليه السلطان دون حكم غيره. والله أعلم .. (٢٢).

هكذا - وبشهادة هذا الفقه الإسلامي - ظلت الخلافة الإسلامية محققة - مع وحدة الأمة الإسلامية - وحدة دار الإسلام. لأكثر من ثلاثة عشر قرناً .. إلى أن عمت بلوي الاستعمار الغربي بلاد الإسلام، فأسقط الخلافة الإسلامية، وقام بتجزئه دار الإسلام إلى "دور" اقترب عددها من اثنين «داراً» !! . وطبق الاستعمار - وخلفاؤه - فيها نظام «الجنسية» الأوروبي، الذي ألغى الأمة الإسلامية .. وعاد بال المسلمين إلى عصبة المحافظة الأولى - العصبة القطرية - التي فضلت أوصال دار الإسلام، التي وحدتها الخلافة الإسلامية لأكثر من ثلاثة عشر قرناً .. حتى لمجد الكثير من هذه البلاد تنازع على «الحدود» التي مزقها، في الوقت الذي قبلت فيه إقامة القواعد العسكرية الاستعمارية التي التقت سبادتها، واحتقرت ما لها من «حدود» !! ..

٣- وثالث هذه المفاهيم الإسلامية التي حافظت عليها أخلاقيات الإسلام، عبر هذه الفروع - رغم التقليبات، والمرجعات، ومرائل الاستضعاف - هو تمرد حاكمة الشريعة الإسلامية بطبعها في الفقه والقانون. فكانت الشريعة الإسلامية هي قانون الأمة، للMuslimين منهم وغير المسلمين، فلقد غدت قانون الحضارة التي حضت الجميع بروح دينهم، والشخص الذي تمحض به العقل القانوني - مع ترك الخريطة لغير المسلمين فيما تميزت فيه شرائعهم الدينية عن شرائع الإسلام - وعلى هذه الحقيقة شهد تاريخ الفقه والقضاء في دولة الخلافة الإسلامية... وتحمّل هذه إمام الفقه والقانون في القرن العشرين الدكتور عبد البرزاق السبوزي رضا [١٣٩١ - ١٤٣١ هـ ١٩٧١ م] فقال: «إن الأصل في أحكام الشريعة أنها خطاب لجميع الناس، Muslimين وغير Muslimين، فهي - إذن - أحكام إقليمية، إذ هي واجبة التطبيق في دار الإسلام على جميع المقيمين فيها من Muslimين وذميين... والواجب تطبيقه من أحكام الشريعة الإسلامية على جميع المقيمين في دار الإسلام، كل المعاملات، لا فرق في ذلك بين أحوال عينية وأحوال شخصية. فإن هذا التفريق لا يعرفه الفقه الإسلامي، وهو دخيل عليه، استحدثه الكتاب في هذا العصر، متأثرين في ذلك بالنظم الأوروبية التي دخلت حدثاً. فأحكام المعاملات جميعاً، سواء ما تعلق منها بالمال والعقود، وما تعلق بالمواريث والوصايا، وما تعلق بالأهلية والحجر. وما تعلق بالأنكحة والنفقات، يجب تطبيقها - عدا استثناءات طفيفة - على جميع المقيمين في دار الإسلام من Muslimين وغير Muslimين... وفي مسائل قليلة - هي الزواج

ونفى المهر وتقوم الخمر والخنزير - تتصل بالعقيدة والدين ، يترك غير المسلمين وما يديرون . ولكن - حتى في هذه المسائل - يتراون إلى القضاء الإسلامي فيحكم بينهم بأحكام دينهم ، [إلا إذا تراضا جميعاً على التحاكم إلى أهل ملتهم . وهذا تحكيم مباح لل المسلمين .

ولقد جاء في [مختصر القواعد الأساسية في الأحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية] - كما هي مذكورة في [مجموعة جلاد] ج ٥ ص ٣٩٩ : «إن الشريعة المسيحية لم تأت بأحكام خصوصية دينية في شأن : الرثى ، والوصى ، والحجر ، والهبة ، والوصية ، واللقيط ، وتصرفات المريض ، والمواريث ؛ لأن المسيحيين يخضعون ديانة لأحكام ملوكهم في مثل هذه الأمور ، حيث كانت تلك الأحكام مطبقة لقواعد العدل والحق ، فتسرى - إذن - على المسيحيين شرائع ملوكهم ..»^(٣) .

فمع «وحدة الأمة» و«وحدة دار الإسلام» ، وحدت الخلافة الإسلامية «القانون» . فأقامت الوحدة الكاملة في حضارة الإسلام وتاريخ المسلمين .

تلك هي المقاصد الإسلامية من وراء نظام الأخلاقية الإسلامية . . حافظت عليها هذه الخلافة - حتى في فترات ضعفها وتراجعها - لأكثر من ثلاثة عشر قرناً . . حتى جاء الاستعمار الغربي بصنعيته الحافظة على هذه الخلافة ؛ لأنها حررت الشرق من قهر الاستعماري - الإغريقي - الروماني - الذي استمر لعشرة قرون . من الإسكندر الأكبر [٣٥٦ - ٣٢٤] - في ق. م] - في القرن الرابع قبل الميلاد - إلى «هرقل» [٦١٠ - ٦٤١] م - في

القرن السابع للهجرة - وجعلت هذا الشرق قلباً للعالم الإسلامي بعد أن كان قلباً للعالم المسيحي .

وظل هذا الحقد الاستعماري الصليبي الغربي يجيش الجيوش والحملات الحربية ضد هذه الخلافة قرنين من الحروب الصليبية [٤٨٩] - [٤٩٠ - ١٠٩٦ هـ ١٢٩١ م] . . إلى أن نجح في غزوته الغربية الحديثة . مستعيناً بالعلمانية الأناتوركية المتوجهة . في كسر وعاء الوحدة الإسلامية ، وتنزيق رمز وحدة الأمة الإسلامية ووحدة دار السلام ، بـ إلغاء الخلافة في ٢٢ رجب سنة ١٣٤٢ هـ ٣ مارس سنة ١٩٢٤ م . فانقرط عقد دار الإسلام . . وتنزقت وحدة أمته . . وحل القانون الترمعي العلماني الغربي محل الشريعة الإسلامية وفقه معاملاتها في الكثير من بلاد الإسلام . . فكان إلغاء الخلافة مقترباً بـ إلغاء المقاصد الإسلامية من وراء إقامة هذا النظام السياسي الذي أبى دعوه المسلمين ، وتنزرت به دولتهم عن «الدول الدينية» و«الدول العلمانية» التي سادت المجتمعات والحضارات خارج ديار الإسلام .

(٤)

محاولات التجديد

و قبل نجاح الاستعمار الغربي - مستعيناً باليهودية . . . والماسونية . . والعلمانية . في إسقاط الخلافة الإسلامية وإنقاذها - في ٢٢ رجب ١٣٤٢ هـ ٣ مارس ١٩٢٤ م . وإنما مرحلة ضعفها وترافقها . . كانت هناك اتجاهات فكرية وجهود عملية من رواد الصحوة الإسلامية الحديثة - وتيار « الجامعية الإسلامية » - لتجديد دولة الخلافة ، ويعث الروح في سلطانها . . وذلك حفاظاً على مقاصد الإسلام من وجودها . .

وفي هذا الإطار . كتب رائد البقظة الإسلامية الحديثة جمال الدين الأفغاني [١٢٥٤ - ١٣١٤ هـ ١٨٣٨ - ١٨٩٧ م] داعياً لتجديد شباب الخلافة والسلطنة العثمانية . وذلك بتحويلها إلى « دولة لا مركزية » . تألف من عشر ولايات - « اتحاديّات » - لتنهيض من كيونها ، وتصح من أمراضها ، وتستأنف تقديمها ، فتصبح قوة جذب للدول الإسلامية التي كانت خارج الإطار العثماني في ذلك التاريخ - من مثل الأفغان . .

وليران - وسندًا ومهوى أفكدة البلاد الإسلامية التي سقطت في قبضة الاستعمار الإنجليزي - من مثل مصر ، ، والهند .

كتب الأفغاني في ثمانينيات القرن التاسع عشر الميلادي - بـ «العروة الوثقى» - داعيًا إلى تضامن إسلامي ، يجعل دار الإسلام جامعة للتضامن ، تؤلف بين أوطان هذه الدار وأقوامها - «مع بناء كل ذي ملك على ملکه» - كتب عن ذلك ، فقال :

«إن من «أدرنة» - [في تركيا] - إلى «بيشاور» - [باكستان] - دولا إسلامية متصلة بالأراضي ، متحدة العقيدة ، يجمعهم القرآن .. وهم متازون بين أجيال الناس بالشجاعة والبسالة ..

أليس لهم أن يتفقوا على الذب والإقدام كما اتفق عليه سائر الأم ..
ولو اتفقوا فليس ذلك بيدع منهم ، فالاتفاق من أصول دينهم .

هل أصحاب الخدرُ مشاعرهم فلا يحسون بحاجات بعضهم البعض؟ ! .
أليس لكل واحد أن ينظر إلى أخيه بما حكم الله في قوله «إِنَّا نَمْرُونَ إِلَّا خَوْفًا» [الحجرات: ۱۰] فيقيمون بالوحدة سداً يحول عنهم هذه السيول
المتدفقة عليهم من جميع الجوانب؟ !

لا أنتس بقولي هذا أن يكون مالك الأمر في الجميع شخصاً واحداً ،
فإن هذا ربما كان عسيراً ، ولكنني أرجو أن يكون سلطان جميعهم القرآن ،
ووجهة وحدتهم الدين ، وكل ذي مُلك على ملکه ، يسعى بجهده لحفظ
الآخر ما استطاع ، فإن حياته ب حياته وبقاءه ببقاءه .

الآن إن هذا، بعد كونه أساساً لديتهم، تقضى به الضرورة، وتحكم به الحاجة في هذه الأوقات. هذا آن الاتفاق. هذا آن الاتفاق، ^(٤) .

وفي تسعينيات القرن التاسع عشر، تقدم جمال الدين الأفغاني إلى السلطان عبد الحميد الثاني [١٢٥٨ - ١٣٣٦ هـ ١٨٤٢ - ١٩١٨ م] بمشروع «تصور عملي» لـ«الدولة الخلافة الامبراطورية»، عرضه على السلطان، عندما قال له، فيما يشبه «الوثيقة التنظيمية» لتجديف الخلافة وإدارتها:

«يا مولاي إن أجزاء السلطنة أخذت تتفكك، الجزء بعد الآخر، فصار من الواجب نظم المالك، وأجزاءها، بسلك من النظام أوثق وأشد وأحكم.. .

إن السلطنة العثمانية تتألف اليوم من ثلاثين ولاية، ومساحة أملاكها في آسيا فقط ستمائة وواحد وستين ألف ميل مربع - [ومساحة بريطانيا وأيرلندا مائة وعشرين ألف ميل. فتأمل!] . .

فتبدأ - [يا مولاي] - بالبعد منها، والمطموع فيها، مثل طرابلس الغرب. فتجعلها خديوية، ثم إلى ولايات بغداد، فالبصرة، فالموصل، فتجعلها خديوية، وإلى بيروت، وسوريا، وحلب، مع القدس، فتجعلها خديوية، ثم إلى جزائر بحر سفید، وكرييد، مع أدرنة، وسلامنیک، فتجعلها خديوية. ويشترط عليها تعزيز العمارة البحرية - [الأسطول] - قبل كل شيء.

ثم الحجاز، فتجعل خديوبها الأقدر من الأشراف الهاشميين اليوم، والأحسن سيرة، ثم اليمن، وخدیوبها يكون الإمام الزیدی.

أما الأناضول وولاياته: قونية، وأنقرة، وأيدين، وأطنة،
وقطمونى، وسياوس، وديار بكر، ويتليس، وأرضروم، ومعمورة
العزيز، وأن، وطرابزون، فتقسم إلى ثلاث خديويات، يكون لكل
خديوية منفذ بحري، الواحد على البحر الأسود - إما في سياوس
أو صامسون - والثانى في بروسة، والثالث في أزمير.

وبلاط الألبان، وهى ولايات: قوصوه، وبانيه، وأشقدوده،
ومنستر، فتجلها خديوية أيضاً.

هذه - يا مولاي - عشر خديويات، بل عشر ممالك، كل واحدة منها
أعظم موقعاً من اليونان، وأكبر مساحة، وأخصب أرضاً، وأنشط قوماً،
وارجع عقولاً، وما يقعدهم عن اللحاق بمن انفصل عن السلطة
العثمانية، أو التفوق عليهم، إلا شكل الحكم، وقيود وأغلال المركزية
القاتلة للهمم، الموهنة للعزائم ..

ثم، متى نهضت تلك المقاطعات والخديويات، وأخذت نصيبها من
الرقي والعمaran، وصارت - مثلاً - خديوية العراق مثل خديوية مصر،
ثروة ونظاماً، لا شك في أن إيران - تسع لقان السلطة العظمى، للاتمام
معها، إذ هي في أمس الحاجة لشد الأزر، ولصون كيانها من مطامع
الغرب، الموجه نحو عموم دول الشرق.

ثم، ما أسع الأفغان للانضمام في ذلك السلك، سلك اجتماع كلمة
دول الشرق الإسلامية تحت راية الخلافة العظمى والسلطة الكبرى.

ثم، ومتى تم ذلك - وسيتم إن شاء الله - هل يقعد أهل الهند، وراجاتها وأمراوها، والمائة وثمانون مليوناً من المسلمين، عن نصرة الخليفة الأعظم واللحاق لشـدـ سـاعـدـ إـخـوـانـهـمـ ليـدـفـعـواـ غـارـةـ الغـربـ عنـ الدـوـلـ الـإـسـلـامـيـةـ فـيـ الشـرـقـ، وـعـنـ هـنـدـهـمـ أـيـضاـ، أـوـ يـنـهـضـونـ نـهـضـةـ الرـجـلـ الـواـحـدـ لـتـخـلـصـ مـنـ رـيـقـةـ الـاسـتـعـمـارـ وـالـمـسـتـعـمـرـينـ، وـيـرـجـعـ الـشـرـقـ لـلـشـرـقـيـنـ. وـمـاـذـلـكـ عـلـىـ اللهـ بـعـزـيزـ^(٥).

وهكذا صاغ جمال الدين الأفغاني مشروعه السياسي وتنظيمه لتجديـدـ الخـلـافـةـ الـإـسـلـامـيـةـ وـإـنـهـاضـهـاـ. . . وـإـنـ كـانـ حـرـصـ السـلـطـانـ عـبـدـ الـحـمـيدـ عـلـىـ إـحـكـامـ قـيـضـتـهـ عـلـىـ «ـالـمـرـكـزـيـةـ الـقـاتـلـةـ لـلـهـمـ»ـ قـدـ مـعـنـ هـذـاـ شـرـوـعـ الـإـسـلـامـيـ منـ أـنـ يـرـىـ النـورـ. . .

كـماـ كـانـ كـتـابـ الشـيـخـ مـحـمـدـ رـشـدـ رـضاـ [١٢٨٢ـ ١٢٥٤ـ ١٨٦٥ـ]ـ عـنـ [ـالـخـلـافـةـ]ـ. الـذـيـ صـورـ ١٢٤١ـ هـ ١٩٢٢ـ مـ. جـهـادـاـ وـاجـهـادـاـ إـسـلـامـيـاـ، حـاـوـلـ بـهـ مـغـالـيـةـ قـوـارـ الـاسـتـعـمـارـ الـفـرـقـيـ، الـذـيـ اـجـتـمـعـتـ قـوـاهـ وـإـمـبـرـاطـورـيـاتـ. رـغـمـ تـنـاقـصـاتـهـ. عـلـىـ إـغـاءـ الـخـلـافـةـ الـإـسـلـامـيـةـ، وـكـسـرـ وـعـاءـ الـوـحـدـةـ الـإـسـلـامـيـةـ التـارـيـخـيـةـ، وـإـزـالـةـ الرـمـزـ الـذـيـ جـسـدـ وـحدـةـ السـلـطـانـ السـيـاسـيـ لـلـإـسـلـامـ لـأـكـثـرـ مـنـ ثـلـاثـةـ عـشـرـ قـرـنـاـ.

* * *

وهـكـذـاـ. . . كـانـ تـجـدـيـدـ الـخـلـافـةـ الـإـسـلـامـيـةـ، لـإـنـهـاضـهـاـ مـنـ ضـعـفـهـاـ، مـعـلـمـاـ مـنـ مـعـالـمـ الـشـرـوـعـ الـخـصـارـيـ لـلـيـقـظـةـ الـإـسـلـامـيـةـ فـيـ الـعـصـرـ الـحـدـيـثـ. . . وـفـرـيـضـةـ الـفـكـرـيـةـ. . . وـعـمـلـيـةـ»ـ سـعـىـ إـلـىـ الـقـيـامـ بـهـاـ رـوـادـ هـذـهـ الـيـقـظـةـ. فـيـ النـصـفـ الـثـانـيـ مـنـ الـقـرـنـ التـاسـعـ عـشـرـ، وـالـعـقـودـ الـأـولـىـ مـنـ الـقـرـنـ الـعـشـرـينـ. . .

(٥)

إسقاط الخلافة الإسلامية

وعندما حدث زلزال إسقاط الخلافة الإسلامية، في عشرينات القرن العشرين - تراوحت المواقف والخلفت، دود الأفعى إزاء هذا الزلزال، فالأمة - بحسب ما هي العريضة - قد بكت سقوط هذا البناء الذي شاده صاحبة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والذي حقق مقاصد الإسلام في وحدة الأمة، والدار، وقيادة الشريعة ووحدة القانون.

وعن موقف الأمة هذا، عبر أمير الشعراء أحمد شوقي [١٨٨٥ - ١٩٣٢ م] عندما قال عن الخلافة، وللغانب، وفتنة ذلك الإلغاء في عالم الإسلام:

وبكت عبادت رب لذ، و - ح
تبكي عليك تندمع ساحر
أصحاب من الأرض الخلافة ماج؟

ضجت عليك ساذن، ومسن
النهذ والهذ، ومنصر حزينة
والشام تسأل، والعراق، وفارس

وقد عدنا فيه مقاعدة الأرواح
قتلت بغير حجارة وحشاح
ونضوا عن الأعطااف حير وشاح
قد طاح بين عتبة وصباح
كانت أعلاه علاقات الأرواح
جمعت عليه سرائر التزاح
في كل خطوة جنمعه ورواح
بالشرع، عريض التقاء، وفاح
لم يوحها غير النصيحة واح؟
عن حوضها براعنة نصائح
وهوى لذات الحق والإصلاح
يدعو إلى (الكذاب) أو لسجاح
فيها يأيُّ الدين بيع سماح
وهوى التغوس، وحده، للسجاح^{١٦١}

وأنت لك الجموع أخلالٍ مائى
بالرجال، حرة مسوودة
نزعوا عن الأعنق خبر قلادة
حسبْ تى طولَ الباشى ذوره
وعلاقه فصمت عرى أسبابها
جمعت على البر الحصور، وزريا
نظم صنوف المسلمين وخطفهم
بكت الصلاة، وتلك فتنة عابث
من قائل ل المسلمين مقالة
عهد الخلافة في أول ذلك
حب لذات الله كأن، ولم يزل
فلتسمعن بكل أرض داعيا
وتشهدن من بكل أرض فتنة
يُفتنى على ذهب العز وسفنه

هكذا عبر شعر أمير الشعراء - أحمد شوقي - عن مأتم الأمة لكر وعاء
وحديها، وطى صفحة الخلافة، التي بناها صاحبة رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
لتكون الامتداد لدولة النبوة في المدينة المثورة، ولتحسذ تميز فلسفة الحكم
في شريعة الإسلام ،

« أما المفتونون بالنموذج الحضاري الغربي ، لكرهون لتنظيم
الإسلامي في السياسة والحكم - والذين تبا أمير الشعراء بهجومهم على
الخلافة الإسلامية ، لتسويتها ، عندهما قال :

فلتسمعن بكل أرض داعيا يدعو إلى (الكذاب) أو لسجاح

ففقد تجاوزوا موقوف الفرج - في مأتم الأمة - إلى حيث أرادوا إهلاة التراب على تاريخ هذه الخلافة، والتشويه لصورتها، والافتراء على طبيعتها . . وذلک حتى يصدوا الأمة عن أي أمل في إعادة إحيانها، وتجديدها . . فكتب الشيخ علی عبد الرزاق [١٣٠٥ - ١٢٨٦ هـ - ١٨٨٧ م] عن الخليفة والخلافة الإسلامية، مصوراً إياها نظاماً للقهر والاستبداد - حتى في عهدها الرشاد! - وزاعماً أنها سلطة دينية - كالدولية الكنيسة الأوروبية - فقال: «إن الخليفة ولايته عامة مطلقة . . وهو يقوم في منصبه مقام الرسول عليه السلام . . وينزل من أمته منزلة الرسول من المؤمنين . . فولايته كولاية الله - تعالى - وولاية رسوله . . بل لقد رفعه المسلمون فوق صاف البشر، ووضعوه غير بعيد من مقام العزة الإلهية . . ولم ترتكز الخلافة - [على مرتاريخها . . وحتى في عهدها الرشاد] - إلا على أساس القوة الرهيبة»^(١١).

«ولقد شاء الله - سبحانه وتعالى - أن يأتي الإنصاف للخلافة الإسلامية، من خارج دائرة الإسلام . . ومن خارج دائرة علماء الإسلام . . فصدرت العديد من المؤلفات، التي كتبها عدد من المستشرقين، حمل أغلبها الإنصاف وال الموضوعية في الحديث عن طبيعة الخلافة وعن تاريخها . . لقد كتب اسپير توماس أرسنولد»^(١٢) - ١٨٦٤ م - كتابه عن [الخلافة] ١٩٢٤ م . . وكتب استاتيلانا^(١٣) - ١٨٥٥ م - كتابه عن [الخلافة] ١٩٣٠ م . . وكتب «جب»^(١٤) - ١٨٩٥ م - ١٩٦٧ م عن [نظرية الماوردي في الخلافة] ١٩٣٧ م . . وعن [الخلافة في الإسلام] ١٩٣٩ م . . وعن [الخلافة عند السنة]

١٩٤٧م.. وعن [تطور الحكومة في صدر الإسلام] ١٩٥٥م.. وعن [الحكومة والإسلام في صدر العصر الجاهلي الأول] ١٩٦٢م.. كما كتب «مرجليوث» [١٨٥٨] - ١٩٤٠م عن [الاعتبارات التاريخية في الخلافة] ١٩٢١م.. وعن [معنى كلمة الخليفة] ١٩٢٢م.. وعن [الخلافة] ١٩٢٤م.

وفي كثير من هذه الكتب، ميز علماء الاستشراق - وأغلبهم حبراء في الفكر الإسلامي والحضارة الإسلامية - بين الصيغة المدنية للخلافة الإسلامية وبين الصيغة الدينية - الحبرية.. الكهنوتية - للدولة الكتسيّة التي عرفتها أوروبا في عصورها الوسطى.. وأكدوا على أن إسلامية القانون في الخلافة الإسلامية لا تعني أن دولة هذه الخلافة كانت دولة دينية، بالمعنى الكتسي الغربي.

وكتمودج على هذا الفكر الموضوعي، والنصف للخلافة الإسلامية.. كتب المستشرق «دافيد دي سانتيلانا» يقول: إن خلفاء الرسول ما هم بوارثي رسالته الروحية.. لقد أبى أبو بكر قبول لقب «خليفة الله»، واكتفى بلقب «خليفة رسول الله»، ثم درج لقب «أمير المؤمنين» منذ زمن عمر بن الخطاب، فحدد بكل وضوح صفة مثل السلطة العليا، الذي هو في الحقيقة ليس عاهلاً «ملكاً» بل هو «أمير».. أما وظيفته الدينية - وهي أصل جميع وظائفه الأخرى - فليس منها ما يضفي على الخليفة صفة القدسية، أو يسمه بيسم الكهنوت.. إن سلطنة الخليفة، كرئيس ديني، لا يمكن أن تعتبر سلطة حبرية أو بابوية، فهو

متجرد تماماً من صفة الكهنوت؛ لأن حكومة المسلمين ما كانت في أي زمن أو ظرف حكومة دينية، ولم يوجد فيها تعاقب رسولي...^(٨)

* أما فرية الفهير والاستبداد - التي رمت بها الخلافة الإسلامية - والتي اعتبرت مكوناً أساسياً من طبيعتها وبنية تكوينها - فقد شاء الله - سبحانه وتعالى - أن يتنى الرد عليها من الدكتور طه حسين [١٣٠٦ - ١٣٩٣ هـ - ١٨٨٩ - ١٩٧٣ م]. الصديق الحبيب للشيخ على عبد الرزاق!! - فقد كتب عن هذه الخلافة فقال: «قد يظن بعض الذين تخدعهم ظواهر الأمور أن نظام الحكم الإسلامي - [في العهد النبوي وفي الخلافة] - كان نظاماً ثيوقراطياً.. يستمد سلطانه من الله، ومن الله وحده، ولا شأن للناس في هذا السلطان.. ولا شك أن هذا الرأي هو أبعد الآراء عن الصواب.. ذلك أن الإسلام لم يسلب الناس حريةهم، ولم يملك عليهم أمرهم كله، وإنما ترك لهم حريةهم في الحدود التي رسمها لهم.. لقد ترك لهم عقولاً تستبصر، وقلوباً تستذكر، وأذن لهم في أن يتذمروا على الخير والصواب والمصلحة العامة والمصالح الخاصة ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً.. وما من شك في أن خليفة من خلفاء المسلمين ما كان ليفرض نفسه سلطانه عليهم فرضاً إلا أن يعطيهم عهده ويأخذ منهم عهدهم، ثم يغضى فيهم الحكم بمقتضى هذا العقد المتبادل بينه وبينهم... فاخلافة الإسلامية عهد بين المسلمين وخلفائهم.. ولقد قام أمر الخلافة كله على البيعة، أي على رضا الرعية، فأصبحت الخلافة عقداً بين الحاكمين والحاكمين، يعطى الخلفاء على أنفسهم العهد أن يسوسوا المسلمين بالحق والعدل، وأن يرعوا مصالحهم، وأن يسيراوا فيهم سيرة النبي ما

وسعهم ذلك، ويعطى المسلمين على أنفسهم العهد أن يسمعوا ويطيعوا وأن ينصحوا ويعينوا.. لذلك، فإن الرأى القائل بأن نظام الخلافة إنما هو النظام الشيوقراطى الإلهى.. هو أبعد الآراء عن الصواب..

لم يكن نظام الحكم الإسلامي نظام حكم مطلق، ولا نظاماً ديمقراطياً على نحو ما عرف اليونان، ولا نظاماً ملكياً أو جمهورياً أو قيصرياً مقيداً على نحو ما عرف الرومان، وإنما كان نظاماً عربياً خالصاً، بين الإسلام له حدوده العامة من جهة، وحاول المسلمون أن يملئوا ما بين هذه الحدود من جهة أخرى.. لقد كان نظاماً إنسانياً، ولكنه على ذلك تأثر بالدين إلى حد بعيد جداً. لم يكن الخليفة يصدر عن وحى أو شىء يشبه الوحى في كل ما يأتي وما يدع، ولكنه على ذلك كان مقيداً بما أمر الله به من إقامة الحق وإقرار العدل وإشارة المعروف واجتناب المنكر والصどود عن البغى^(٩).

هكذا شهد طه حسين للخلافة الإسلامية.. ونفى عنها تهمة الاستبداد.. وفرية الشيوقراطية جمِيعاً..

(٦)

الإحياء المعاصر للخلافة الإسلامية

« أما فقهاء الإسلام ودعاته وعلماؤه .. فإن زوال إسقاط الخلافة الإسلامية، لم يذهب بضمائهم، ولم يمتنعهم من التفكير والشطب لإعادة إحياء الخلافة، ولكن في ثوب جديد ، يراعي ظروف العصر . ويلائم ما طرأ على الواقع الإسلامي من مستجدات .

لقد تجاوزوا حدود إنصاف نظام الخلافة الإسلامية .. ورد الافتراضات التي رمت بها .. إلى حيث اجتهدوا فقدموا صوراً عصريةً مستقبلياً لهذه الخلافة، يحقق مقاصد الإسلام من وراء إقامة هذا النظام ..

وكان فقيه الشريعة الإسلامية، وإمام القانون الحديث الدكتور عبد البرزاق السنهاورى باش [١٣١٣ - ١٣٩١ هـ ١٨٩٥ - ١٩٧١ م] من أبرز الذين توفروا على دراسة تاريخ الخلافة الإسلامية، وفقهها القانونى والدستورى .. ولقد كان بپاريس بعد رسالة الدكتوراه فى القانون - [القيود التعاقدية الواردة على حرية العمل فى القضاء الإنجليزى] - فلما

ألغيت الخلافة، استقرت العادة، فتقطع بتقديم رسالة ثانية للدكتوراه ١٩٢٦م - حول فقه الخلافة الإسلامية وتاريخها . . قدم فيها - إلى جانب التاريخ - والنظرية النقدية لهذا التاريخ - ردًا على خصوم الخلافة . . واجتهدًا فقهياً حديثاً استجدى هذه الخلافة كي تكون النظام السياسي الإسلامي الملازم لواقعنا المعاصر والجديد . .

وفي هذا الاجتهد الاحيائي والتجددى للخلافة الإسلامية، ناقش السنهورى - وانتقد - :

* «العلماء التقليديين» الذين يتمسكون من الخلافة بشكلها التقليدي القديم، متحاولين الصعود المعاصر لائزغات الوطنية والقومية . . والذين يحلمون ببعث العالم الإسلامي كما كان في عهد عمر بن الخطاب [٤٠ - ٩٥ هـ ٦٤٤ م - ٧١٤ هـ ١٥٨ م] أو المنصور العباسى [٤٤ - ٧٧٥ م] . .

* وناقش السنهورى وانتقد التيارات المستغربة، التي تزيد إحلال الشژردم الوصى والتعصب المعمى - بمعناهما الغربي - محل رابطة الأخوة الإسلامية . . والذين ي يريدون أن يندمجوا دون تحفظ بالمجتمعات الغربية، دون الالتفات إلى الفروق الناتجة عن البيئة والعلقية والتاريخ . .

ولقد رد السنهورى - تحت عنوان «رأى شاذ» - على ما جاء في كتاب [الإسلام وأصول الحكم] - للشیخ على عبد الرارق - من افتراء على الخلافة الإسلامية . .

ثم خالص إلى تقديم تصور «الواقعي» .. و«المستقبل» للخلافة الإسلامية، يراعى مقتضيات التمايز الوطني والقومي السائد في واقع العالم الإسلامي، ويفرق بين هذا الواقع وبين شكل جديد للخلافة الإسلامية، لا يتجاهل هذه المستجدات الواقعية، ويحقق - في ذات الوقت - المقاصد الإسلامية من وراء هذا النظام الإسلامي العتيد .. ووحدة الأمة .. وتكامل دار الإسلام .. وإسلامية القانون الحاكم للمجتمعات الإسلامية.

وحول هذا التصور - «الواقعي» .. «المستقبل» - للخلافة الإسلامية، كتب الدكتور السنهوري باشا يقول : «... بما أنه يستحبيل اليوم تصور إقامة نظام الخلافة الراشدة أو الكاملة، فلا مناص من إقامة حكومة إسلامية ناقصة، وذلك على أساس حالة الضرورة، للظروف التي يمر بها العالم الإسلامي حالياً».

وهذا النظام الإسلامي الناقص يجب اعتباره نظاماً مؤقتاً، وهدفنا المثالي هو السعي إلى العودة مستقبلاً للخلافة الراشدة (الكاملة).

إن نظام الخلافة الراشدة التي يجب إقامتها مرة أخرى في المستقبل يجب أن يتصف بالمرونة. لقد رأينا أن الشريعة الإسلامية لا تفرض إلزاماً شكلاً معيناً لنظام الحكم، وكل نظام يتوفّر فيه الخصائص الثلاثة المميزة للخلافة هو نظام شرعي وصحيح.

إنه يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار الاتجاهات القومية والنزاعات الانفصالية في بعض البلاد الإسلامية، وهي اتجاهات تزداد يوماً بعد

يوم، لذلك، فإنه يجب علينا أن نجد حلًا يمكن أن يضمن صورة من الوحدة بين الشعوب الإسلامية مع إعطاء كل بلد نوعاً من الحكم الذاتي الكامل..

إن وحدة الإسلام في صورة متطرفة غير مرنة لدولة مركزية لم تعد ممكنة الآن، وإن فكرة تكوين منظمة للشعوب الشرقية يمكنها أن توفق بين الاتجاهات القومية الناشئة، مع ضرورة تأمين قدر من الوحدة بين الشعوب الإسلامية^(١٣).

ولقد عاد الدكتور السنهوري ليؤكد اجتهاده هذا - في إحياء الخلافة الإسلامية وتجديدها - فكتب - ضمن ما كتب - بدرانته عن [الإسلام: دين ودولة] - بمجلة المحاماة الشرعية ١٩٢٩م - كتب عن الخلافة الإسلامية الجديدة - التي هي السلطة التشريعية في النظام السياسي الإسلامي . فقال: إن حكومة الخلافة - السلطة التنفيذية في الإسلام - هي حكومة خاصة، تمتاز عن سائر الحكومات بالميزات الآتية:

أولاً: أن الخليفة ليس حاكماً مدنياً فحسب، بل هو أيضًا الرئيس الديني للمسلمين، ولا يتوهم أن للخليفة سلطة روحية شبيهة بما تسبه التصارى للبابا في روما، فالخليفة لا يملك شيئاً من دون الله، ولا يحرم من الجنة، وليس له شفاعة يستغفر بها للمذنبين، هو عبد من عباد الله لا يملك لنفسه ضرًّا ولا نفعاً، ولـى أمر المسلمين في حدود معينة.

ومعنى أنه الرئيس الديني للمسلمين، أن هناك مشاعر عامة يقوم بها المسلمون جماعة كصلاة الجمعة، والحج، وهذه لا تم إلا بإمام: هو

ال الخليفة، لذلك نطلق كلمة الإمام خاصة على الخليفة إذا ولد اختصاصاته الدينية، ونطلق عليه لقب أمير المؤمنين إذا ولد اختصاصاته المدنية.

ثانياً: أن الخليفة، في استعمال سلطته التنفيذية، يجب عليه أن يطبق أحكام الشريعة الفراء، وليس معنى هذا أنه ملزم بالسير على مذهب خاص من المذاهب المعروفة، فله بل عليه - وهو مجتهد - أن يراعي ظروف الزمان والمكان، وأن يطلب من المجتهدين أن تجتمع كلمتهم على ما فيه المصلحة لهذه الأمة، ولو خالف ذلك كل المذاهب المدونة في الكتب، ومعلوم أن إجماع المجتهدين مصدر من مصادر التشريع.

ثالثاً: أن سلطان الخليفة يجب أن ينبع على جميع العالم الإسلامي، فوحدة الإسلام حجر أساسى في الدولة الإسلامية، ووحدة الإسلام تستتبع وحدة الخليفة. . يجب أن يكون على رأس الإسلام الخليفة واحد، وهذه هي الخلافة الكاملة. ولكن الظروف قد تلجم المسلمين - وقد تغزّل وحدتهم - أن يقسموا أمّا، لكل أمّة حكومتها، فيجوز تعدد الخليفة للضرورة، ولكن الخلافة هنا تكون خلافة غير كاملة.

على أن الخلافة الكاملة يمكن تحقّقها إذا اجتمعت كلمة المسلمين، لا على أن تكون لهم حكومة مركبة واحدة، فذلك قد يصبح مستحيلاً، بل يكفي - على ما أرى - أن تقارب حكومات الإسلام المختلفة وأن تتفاهم، بحيث يتكون منها هيئة واحدة شبيهة (بعصبة أم إسلامية) تكون على رأس الحكومات، وتكون هي هيئة الخلافة، ولا سيما إذا أحق بهذه

الهيئة مجلس مستقل منها، يكون قاصراً على النظر في الشؤون الدينية لل المسلمين . ١٤٢٤هـ .

فكان هذا المشروع الفكري - في فقه الخلافة الإسلامية . . وإن بحثها وتجديدها - هو أبرز الاجتهادات الفقهية والدستورية الحديثة، التي لم تقف عند «الآحلام» ببعث الخلافة الإسلامية، وإنما قدمت لذلك مشروع عالٌ واقعياً . . وإسلامياً . . ومصانعاً الصياغة الدستورية المضبوطة، من قبل فقيه الشريعة وإمام القانون - الدكتور السنهوري باشا - الذي وضع المقومات القانونية والدستورية لعديد من الدول العربية والإسلامية في القرن العشرين - مصر . . والعراق . . وسوريا . . والسودان . . ولibia . . والكويت . . والإمارات . . والذى تفرد - عاليًا - بوضع القانون المدني وشرحه له . . والذى أطلق عليه أستاذاته الفرنسيون لقب «الإمام الخامس»، لقدمه الراسخة في فقه الشريعة الإسلامية !

٤ وبعد عشر سنوات من كتابة السنهوري باشا دراسته عن [الدين والدولة في الإسلام] - والتي جدد فيها دعوته لإحياء الخلافة الإسلامية وتجديدها - وجدنا الشيخ حسن أبنا [١٣٦٨ - ١٣٢٤هـ - ١٩٤٩م] - وهو أبرز أئمة الصحوة الإسلامية الجماهيرية في القرن العشرين - وجدناه في ١٩٣٨م . يترسم خطى السنهوري باشا . . فيكتب - مؤلفاً و جامعاً بين «الدائرة الوطنية» . . و «الدائرة القومية العربية» . . و «الدائرة الإسلامية» . دائرة الخلافة . . فيقول : «إن الإخوان المسلمين

يحبون وطنهم، ويحرصون على وحدته القومية بهذا الاعتبار، ولا يجدون غضاضة على أي إنسان أن يخلص لبلده، وأن يغنى في سبيل قومه، وأن يتمنى لوطنه كل مجد وكل عز وفخار.

ثم إن الإسلام الخيف نشأ عربياً، ووصل إلى الأمم عن طريق العرب، وجاء كتابه الكريم بلسان عربي مبين، وتوحدت الأمم باسمه على هذا اللسان. وقد جاء في الأثر: «إذا ذل العرب ذل الإسلام». وقد تحقق هذا المعنى حين زال سلطان العرب السياسي. فالعرب هم عصبة الإسلام وحرامته ..

والعروبة - كما عرفها النبي ﷺ - فيما يرويه ابن كثير عن معاذ بن جبل - رضي الله عنه: «ألا إن العربية اللسان، ألا إن العربية اللسان». ومن هنا كانت وحدة العرب أمراً لا بد منه لإعادة مجد الإسلام وإقامة دولته وإعزاز سلطانه. ومن هنا وجب على كل مسلم أن يعمل لاحياء الوحدة العربية وتأييدها ومناصرتها.

بقى علينا أن نحدد موقفنا من الوحدة الإسلامية. والحق أن الإسلام كما هو عقيدة وعبادة، هو وطن وجنسيّة، وأنه قد قضى على الفوارق النسبية بين الناس، قاله - تبارك وتعالى - يقول: «إِنَّمَا السَّمَوَاتِ^{الجنة} الْمُتَّكِفَاتُ [الحجرات: ١٠] .. والنبي ﷺ يقول: «المسلم أخو المسلم»، المسلمين تتكافأ دمائهم، ويسعى بدمتهم أدنיהם، وهم يد على من سواهم» ..

إن الإخوان المسلمين يحترمون قوميتهم الخاصة باعتبارها الأساس

الأول للنهوض المنشود، ولا يرون بأيّاً أن يعمّل كل إنسان لوطنه، وأن يقدّمه في العمل على سواه. ثم هم، بعد ذلك، يؤيدون الوحدة العربية باعتبارها الحلقة الثانية في النهوض، ثم هم يعمّلون للجامعة الإسلامية باعتبارها السياج الكامل للوطن الإسلامي العام.

ولى أن أقول، بعد هذا: إن الإخوان ي يريدون الخبر للعالم كله، فهم ينادون بالوحدة العالمية؛ لأن هذا هو مرعى الإسلام وهدفه، ومعنى قول الله - تبارك وتعالى -: «وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ» [الأنبياء: 107].

وأنا في غنى، بعد هذا البيان، عن أن أقول: إنه لا تعارض بين هذه الوحدات بهذا الاعتبار، وبأن كلاً منها تشد أزر الآخري وتحقق الغاية منها. فإذا أراد أقوام أن يتخذوا من المناداة بالقومية الخاصة سلاحاً يمتن الشعور بما عدّها، فالإخوان المسلمون ليسوا معهم. ولعل هذا هو الفارق بيننا وبين كثير من الناس»^(١٥).

«وكما أدركت السنهورى باثسا - وأكيد - أن يبعث الخلافة الإسلامية وأحياءها - كنظام سياسى إسلامى - لا بد وأن تسبقه نهضات اقتصادية .. ولغربية .. وقانونية، تربط الأمة الإسلامية ودولها الوطنية والقطريّة، وتحهد لقيام الخلافة - كنظام، سياسى جامع، وعصبة ألم إسلامية - فقال: «.. ويجب التفكير في ربط الأم الشرقية بروابط اقتصادية ولغوية وقانونية قبل التفكير في ربطها بروابط سياسية» فإن هذه تأثرت تالياً بذلك .. ولتطبيق ذلك عملياً يمكن البدء بالنهضات الآتية:

- ١ - نهضة تناول الشريعة الإسلامية وجعلها مطابقة لروح العصر ، وهذه النهضة تنشر في كل الدول الشرقية .
- ٢ - نهضة تناول اللغة العربية ، وإدخال ما يجب إدخاله عليها من التعديلات ، وتوحيد اللهجات المختلفة فيها بقدر الإمكان .
- ٣ - نهضة اقتصادية ، تناول ربط البلاد المستقلة بمعاهدات تجارية واقتصادية واتحاد جمركي أو ما يشبه ذلك .
- ٤ - نهضة لإنجاح العلوم والمعارف الشرقية ، وبخاصة الإسلامية^(١٦) .

كذلك أدرك حسن ابنت ، أن إعادة الخلافة الإسلامية لا بد وأن تسبقه تمهيدات . . فكتب عن الخلافة ، وما يلزم لبعثها من تمهيدات ، فقل : « إن الإخوان يعتقدون أن الخلافة رمز الوحدة الإسلامية ، ومظهر الارتباط بين أم الإسلام ، وأنها شعيرة إسلامية يجب على المسلمين التفكير في أمرها والاهتمام بشأنها .

وال الخليفة مناط كثير من الأحكام في دين الله ، ولهذا قدم الصحابة - رضوان الله عليهم - النظر في شأنها على النظر في تمجيز النبي ﷺ ودفعه حتى فرغوا من تلك المهمة واطمأنوا إلى إنجازها .

والأحاديث التي وردت في وجوب نصب الإمام ، وبيان أحكام الإمامة ، وتفضيل ما يتعلق بها لاندع مجالاً للشك في أن واجب المسلمين أن يهتموا بالتفكير في أمر خلافتهم منذ حورت عن مناهجها ثم ألغت إلى الآن .

والإخوان المسلمين، لهذا، يجعلون فكرة الخلافة، والعمل لإعادتها في رأس مناهجهم.

وهم، مع هذا، يعتقدون أن ذلك يحتاج إلى كثير من التمهيدات التي لا بد منها، وأن الخطوة المباشرة لإعادة الخلافة لا بد أن تسبقها خطوات: لا بد من تعاون قائم ثقافي واجتماعي واقتصادي بين الشعوب الإسلامية كلها، يلي ذلك تكون الأحلاف والمعاهدات وعقد المجامع والمؤتمرات بين هذه البلاد.. ثم يلي ذلك تكوين عصبة الأمم الإسلامية، حتى إذا استوثق ذلك للمسلمين كان عنه الإجماع على «الإمام» الذي هو واسطة العقد، ومجمع الشمل، ومهوى الأفئدة، وظل الله في الأرض»^(١٧).

مكذا تبلور لمعت الخلافة الإسلامية وتجديدها - على أسس واقعية - . وبرؤية مستقبلية - فقه جديد واجتهاد جديد في حبات المذكرية الحديثة والمعاصرة.. تجاوز «الرؤى التقليدية الجامدة».. والرؤى الائمة والائمة.. والرؤى الرومانسية الحالمة.. إلى رؤى فقهية ودستورية، تنجينا الحفاظ على مقاصد نظام أخلاقة الإسلامي.. وترثى هذه المقاصد على واقعنا المعاصر والمعيش..

وإذا نحن استحضرنا هذا الفقه الجديد لهذه الخلافة الإسلامية الجديدة.. وتجاوزنا روح اليأس والقنوط والهزيمة النفسية التي يكرّسها الغرب والمغربون في بلادنا.. فإننا نقول:

إن تفعيل منظماتنا الإقليمية - وخاصة منظمة المؤتمر الإسلامي - وتحويلها إلى كيان حي وفاعل ، وإلى [عصبة لم (إسلامية)] .. والقيام بالنهضات التمهيدية - التي تحدث عنها المنورى باشا والشيخ حسن البنا - يمكن أن يجعل من هذه المنظمة المعاصرة والمستقبلية للخلافة الإسلامية ، التي تحقق مقاصد الإسلام من وراء هذا النظام الذى أيدعه الإسلام والمسلمون قبل أربعة عشر قرناً.

إن الكثيرين يتحدثون اليوم عن «العزلة» ، التي حوت العالم كله إلى قرية صغيرة .. ويررون في ذلك حقيقة واقعية - لا حلماً .. ولا وهمًا .. ولا خيالاً .. فهل تكون حبيبي وواهمني إذا نحن فكرنا وحفظنا «العزلة العالم الإسلامي»؟ .. وما الخلافة الإسلامية إلا «عزلة» لهذا العالم الإسلامي ، كي يكون قادرًا على التعامل مع ضغوطات واجيارات العزلة الغربية؟ ..

كذلك ، فإن كثيرين هم الذين يبررون «النقص سيادة» الدول المعاصرة على أراضيها وشئونها الداخلية ، خساب «العزلة» .. فهل تجاوز الحدود والنطق المعتول ، إذا نحن دعونا إلى تكامل عربي وإسلامي . إذا انتقص من سيادة دولنا الفطرية على أراضيها الوطنية ، فإن هذا الانتصار سيعود - بالتكامل العربي الإسلامي - مزدداً من العزة والمنعة والسيادة لآمة الإسلامية ولدار الإسلام . تعين كل الدول الإسلامية على تعظيم

سيادتها في مواجهة المخاطر المحدقة والتحديات الشديدة التي تهدد بقایا
«السيادة» المهزّة تحت كراسي الكافية وأقدام الجميع!

إن التفكير في هذا الاتجاه . . والتخطيط . . والتدبر . . والعمل
اندّوّب . . هو طرق ثباتنا جمّينا من هذا الاجتباخ الذي يهدّد أوّلادنا
وقومياتنا ومقومات هويتنا . . يستوي في ذلك الحاكمون والمحكومون .
وصدق الله العظيم : **﴿وَلَا نِيَّاسُوا مِنْ رَزْقِ اللَّهِ إِنَّمَا لَا يَنْيَسُ مِنْ رَزْقِ اللَّهِ إِلَّا
الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ﴾** [يوسف : ٨٧].

ونعوذ بالله أن نكون من اليائسين المكافرين . . .

الهوامش

- (١) ابن حندون [المقدمة] ص ١٥٠، ١٥١ طبعة القاهرة سنة ١٣٢٢ هـ.
- (٢) محمد عبد [الأعمال الكاملة لابن حندون] ج ٢ ص ٥٠٨ - ٥٠٥ دراسة وتحقيق د. محمد عماره. طبعة القاهرة سنة ١٩٩٣ م.
- (٣) د. عبد الرزاق السنوري [وصبة عبر المسلمين]. النظر كاتب [الدكتور عبد الرزاق السنوري: إسلامية الدولة والمبوبة والقانون] ص ١٤٣ - ١٤٥ طبعة القاهرة سنة ١٩٩٩ م.
- (٤) [الأعمال الكاملة لحمّال الدين الأفغاني] ج ٢ ص ٢٨، ٢٩. دراسة وتحقيق د. محمد عماره طبعة بيروت سنة ١٩٨١ م.
- (٥) المصدر السابق. ج ٢ ص ١٧، ١٨.
- (٦) أحمد شوقي [الشوقيات] المجلد الأول. ج ١ ص ١٠٥ - ١٠٩ - فصيدة الخلافة الإسلام، طبعة بيروت - دار الكتاب العربي - بدون تاريخ.
- (٧) على عبد الرزاق [الإسلام وأصول الحكم] ص ٢ - ٨، ٢٥ طبعة القاهرة سنة ١٩٢٥ م.
- (٨) سانتيلانا [القانون والمجتمع]. بحث منشور بكتاب [تراث الإسلام] پانٹراف آرنولد - ص ٤٢٤ - ٤٢٥. ترجمة: جرج جيس فتح الله. طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م.
- (٩) د. طه حسين [الفتنة الكبرى]. عنمان. ج ١ ص ٢٢، ٢٧ - ٢٥، ٣٢، ٣٣. طبعة القاهرة سنة ١٩٨٤ م.
- (١٠) د. عبد الرزاق السنوري [فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أم إسلامية] ص ٣١٥. ترجمة: د. نادية عبد الرزاق السنوري. مراجعة وتقديم وتعليق: د.

ترقيق الشاوي . طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩ م

(١١) المصدر السابق . ص ٣١٧

(١٢) المصدر السابق . ص ٩٦-١٠٨

(١٣) المصدر السابق . ص ٣٣٦، ٣٤١، ٣٥٦

(١٤) د. عبد الرزاق السنهوري [الدين والدولة في الإسلام] - مجلة هيئة فضليات الدولة . عدد يونيو سنة ١٩٨٩ م . ص ١٠٧، ١٠٨

(١٥) حسن البنا [رسالة المؤمن الخامس] ص ٤٩-٥٥ - طبعة القاهرة سنة ١٩٧٧ م

(١٦) د. عبد الرزاق السنهوري [عبد الرزاق السنهوري عن حوالات وزرائه الشخصية] ص ١٢٢، ١٢٣ - إعداد د. نادية السنهوري | د. ترقيق الشاوي - طبعة القاهرة سنة ١٤١٨ هـ سنة ١٩٨٨ م .

(١٧) حسن البنا [رسالة المؤمن الخامس] ص ٤٩، ٥٠

المصادر والمراجع

ابن خلدون: [النقدة] طبعة القاهرة سنة ١٣٢٢ هـ.

أحمد شوقي: [الشوقيات] ضعيفة دار الكتاب العربي - بيروت - مدون تاريخ.

الأفغاني: [الأعمال الكاملة] دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة؛ طبعة بيروت سنة ١٩٨١ م.

حسن البناء: [رسالة المزق، الخامس] ضعفة القاهرة سنة ١٩٧٧ م.

سانثيلادا: [القانون والمجتمع] - بحث منشور بكتاب [تراث الإسلام] - بياشراف، وأبريلدا - ترجمة: سحر جعفر فتح الله. طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م.

د. طه حسين: [الفتنة الكبرى] - عثمان - طبعة القاهرة سنة ١٩٨٤ م.

د. عبد الرزاق: [فتنه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة ألم إسلامية] ترجمة: د. نادية السنهوري.

عبد الرحيم الشهورى: - مراجعة وتقديم وتعليق: د. توفيق الشاوى طبعة القاهرة سنة ١٩٨٩ م.

[عصبة غير المسلم] - بحث منشور بكتاب [اسلاميات الشهورى] بتأشیر دة وتحقيق: د. محمد عمارة - طبعة دار المعرفة - القاهرة سنة ١٤٠٤ هـ.

[[الدين والدولة في الإسلام]] - مجلة هيئة قضايا الدولة - عدد
يونيه سنة ١٩٨٩ م.

[[عبد الرزاق السنهوري من خلال أوراقه الشخصية]] [إعداد:
د. نادية السنهوري، ود. توفيق الشاوي]. طبعة القاهرة سنة
١٩٨٨ م.

على عبد الرازق : [[الإسلام وأصول الحكم]] طبعة القاهرة سنة ١٩٢٥ م.
محمد عبد

(الأستاذ الإمام): [[الأعمال الكاملة للإمام محمد عبد]] دراسة وتحقيق: د. محمد
عمارة - طبعة القاهرة سنة ١٩٩٣ م.

د. محمد عمارة : [[الدكتور عبد الرزاق السنهوري: إسلامية الدولة والمدنية
والعمران]] طبعة القاهرة سنة ١٩٩٩ م.

* * *

الصُّفْرُس

الصفحة	الموضوع
٧	١- طبيعة السلطة، وأنواعها
١٣	٢- الخلافة: دولة المؤسسات
١٧	٣- مقاصد الخلافة الإسلامية
٢٧	٤- محاولات التجديد
٣٣	٥- إسقاط الخلافة الإسلامية
٣٩	٦- الإحياء المعاصر للخلافة الإسلامية
٥١	الهوامش
٥٣	المصادر والمراجع

٢٢٨٦١٤

رقم الإيداع ٢٠٠٥/٢٧٩٣

الترقيم الدولي I.S.B.N - 977-09-1205-0

- في السياسة الإسلامية ، هناك : مقاصد شرعية.. ونظم مدنية ..
- وإذا كانت الخلافة الإسلامية نظاماً سياسياً ، يتطور مع الزمان والمكان .. فإن المقاصد الشرعية للخلافة هي تحقيق الفرائض الدينية الثلاث : وحدة الأمة .. - وإسلامية القانون .. - وتكامل أوطن دار الإسلام ..
- وإذا كان الكثيرون يتحدثون اليوم عن تحول العالم إلى «قرية صغيرة» ، فهل يُعدُّ من «الخيال» إقامة النظام السياسي الذي يحول أوطنانا إلى «قرية إسلامية»؟! .. أم أن «الأخلاق» على الأوروبيين والأمريكيين «حرام» على أمة الإسلام؟! ..
- إن تحقيق التكامل في الاقتصاد والتشريع والتعليم .. وتفعيل «منظمة المؤتمر الإسلامي» ، يمكن أن يكون «النظام المعاصر» للخلافة الإسلامية ، الذي تعود به أمتنا إلى موقع الريادة ، الذي شغله لأكثر من ثلاثة عشر قرنا .. عندما كانت «العالم الأول» بين الأمم والحضارات ..
- ولدراسة هذه القضية .. وفتح أبواب الأمل أمام المستقبل الأفضل .. يصدر هذا الكتاب.